الأنباء
الثلاثاء 2 ابريل 2013

أكد الداعية الإسلامي د.طارق السويدان أن قضية إسقاط فوائد القروض ظلم بين ورسالة سلبية تحمل التمييز وتعاقب الملتزم، لافتا إلى أنه يؤيد ائتلاف المعارضة لأنه لا قيمة لمعارضة مفككة ولكن مع كامل الالتزام بالدستور والقانون والتعبير السلمي، مشددا على أن ضعف المعارضة ليس في مصلحة الكويت، مشيرا إلى أنه مع حق التظاهر السلمي وضد كل مظاهر العنف وتعطيل حياة الناس بقطع الطرق والتواجد في المناطق السكنية. وأوضح السويدان أن مجلس الأمة الحالي ويعاني من الضعف ككيان ويفتقر أعضاؤه إلى الخبرة السياسية، مبينا أن المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين هو رمز وليس قائدا تنظيمي وارتباط إخوان الكويت به روحي وفكري ولا يتلقون منه تعليمات أو توجيهات. وشدد السويدان على أن الدولة الإسلامية دولة مدنية وليست دينية وأن اشكاليتنا تكمن في الحساسية من مصطلحات لا نحدد المقصود بها، موضحا أن فكرة المواطنة ولدت مع الدولة الإسلامية، لافتا إلى أن فكرة الخلافة العابرة للقارات انتهت والأمة تحتاج من 15 إلى 20 سنة ليكون لديها اتحاد اسلامي كونفيدرالي. «الأنباء «التقت د.طارق السويدان وقلبت معه أوراق اسخن القضايا على الساحة، فإلى التفاصيل:

حاوره: أسامة دياب

طارق السويدان لـ «الأنباء»: إسقاط فوائد القروض ظلم واضح

انا ضد التميز وإذا كان لدى الدولة فوائد مالية فلماذا لا توزع مبلغاً موحداً على الجميع

ضعف المعارضة ليس من مصلحة الكويت ولكن عليها الالتزام بالقانون وحماية دولة المؤسسات

أؤيد ائتلاف المعارضة لأنه لا قيمة لمعارضة مفككة ولكن مع كامل الالتزام بالدستور والقانون والتعبير السلمي

مجلس الأمة الحالي يعاني من الضعف ككيان ويفتقر أعضاؤه إلى الخبرة السياسية

أكثر ما ساءني هو استجداء النواب للوزراء للرد على أسئلتهم البرلمانية

حكم المحكمة الدستورية في «الصوت الواحد» سيكون نقطة فاصلة في التغيير ولا أتوقع أن تهدأ الأمور

وجود قوة سياسية واحدة أو اثنتين ضار بأي ديموقراطية والعدد الأمثل هو من 3 إلى 5

أنا مع التظاهر السلمي وضد كل مظاهر العنف وتعطيل حياة الناس بقطع الطرق والتواجد في المناطق السكنية

د. طارق السويدان (هاني عبدالله)

قضية إسقاط فوائد القروض من القضايا التي ثار حولها لغط كبير في الآونة الأخيرة، فما تعليقك عليها؟

● **بداية أعتقد أن خلق ودعم أجواء الرفاهية للشعوب من أهم أدوار الدولة، وللأمانة الكويت متميزة في هذا الجانب من خلال توفير الرعاية التعليمية والصحية والإسكانية، وفي الفترة الأخيرة مع تنامي الفوائض المالية بدأت الحكومة تعطي بعض العطايا، إلا أن المهم هو أن تراعي مبدأ المساواة في هذه العطايا.**

وفي هذا المقام أود أن أوضح أن إسقاط فوائد القروض رسالة سلبية تكافئ المقترض وتعاقب الملتزم على التزامه ولذلك أنا ضد هذا التوجه وأعتقد أنه يحوي شيئا من الظلم وعدم المساواة والتلاعب بأموال الدولة الذي لا ينبغي أن يحدث، وعليه أدعو إلى إعادة النظر في مسألة إسقاط فوائد القروض برمتها. وأنا لا أمانع أن تعطي الدولة الجميع عطاء متساويا ومن لديه قروض يسدد من حصته، وسيدنا عمر رضي الله عنه كان عنده نظام العطايا وكان يميز ولكن بناء على مدى خدمتهم للدولة فأعطى كبار الصحابة وأمهات المؤمنين وبعد المشاورات تراجع عن هذا النهج وألغى هذا التمييز ووحد العطايا للجميع وحتى من خدم الدين والدولة خدمات خاصة اخذ مثل باقي الناس، ولذلك أرى أن قضية إسقاط القروض بها عدد من الجوانب السلبية فالفوائد بها أصلا إشكالية ربوية بالإضافة إلى كونها تمييزا وتعزيزا لسلوك سلبي، ولذلك أتمنى مراجعة القضية برمتها وعدم إقرارها حيث إن لدينا البديل الواضح والصريح فلو كانت الدولة لديها فوائض مالية فلم لا توزع مبلغا موحدا على الجميع.

هل نجحت الكويت فيما يسمى بالربيع العربي وعبرت لشواطئ الأمان وحافظت على استقرارها وسط موجة تغيير عاتية؟

● **أعتقد ان الكويت سبقت الربيع العربي الذي كان يطالب بأساسيات منها الحرية والعدالة الاجتماعية، فضلا عن العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها دول الربيع العربي مثل البطالة وتدني المستوى المعيشي وضعف الرعاية الصحية والتعليمية والسكنية ونحن في الكويت ولله الحمد لا نعاني من هذه الإشكاليات، فحتى العاطل عن العمل يصرف بدل بطالة وأيضا المرأة المطلقة، وعلى صعيد جانب المشاركة السياسية نجد أن الكويت كانت سباقة أيضا فنحن نعيش في ربيع عربي دائم والقاعدة العامة أن أي أمة تريد أن ترتقي باستمرار والمشاركة الشعبية الكويتية على تميزها الذي يجعلها الأولى في العالم العربي قبل الربيع العربي يشوبها بعض الشوائب، أهمها أن الحكومة لا تشكلها الأغلبية فنحن لا نطبق نظام الحكومة المنتخبة الذي يعتبر من أساسيات الديموقراطية، فضلا عن أن الوزراء المعينين في مجلس الأمة لهم حق التصويت وتلك إشكالية أخرى يجب تعديلها ورئيس الوزراء غير منتخب ولذلك تظهر العديد من المشكلات السياسية بين الحكومة والمجلس ويغيب التوافق والاستقرار فالحكومة التي لا تمتلك أغلبية برلمانية يسهل اسقاطها. وفي الكويت ليس لدينا خيار سوى السير نحو المزيد من الديموقراطية والمزيد من الحرية وأرى أننا نسير في اتجاه واضح نحو الحكومة المنتخبة التي تشكلها الأغلبية البرلمانية.**

الدولة الإسلامية دولة مدنية وليست دينية وإشكاليتنا في الحساسية من مصطلحات لا نحدد المقصود بها

فكرة المواطنة ولدت مع الدولة الإسلامية وفكرة الخلافة العابرة للقارات انتهت ونحتاج من 15 إلى 20 سنة ليكون لدينا اتحاد إسلامي كونفيدرالي

الشورى لدينا مبدأ والديمقراطية اداة نؤيدها مالم تخالف شرع الله

ما هو تقييمك لأداء مجلس الأمة الحالي في الفترة المنصرمة من عمره؟

● **ما رأيناه في الفترة الماضية أن مجلس الأمة الحالي جاء لتمرير الكثير من القضايا، ومن أكثر ما ساءني هو استجداء النواب للوزراء ليردوا على أسئلتهم، بينما كان الحال في الكويت دائما أن يكون المجلس اقوى من الحكومة ولكن من الواضح أن هناك ضعفا في مجلس الأمة الحالي ككيان وفي افراده من ناحية الخبرة السياسية ومفهوم دورهم الحقيقي كنواب للأمة.**

المعارضة الكويتية

كيف ترى المعارضة الكويتية وما أعلنت عنه من إجراءات مؤخرا وهل هي على الطريق الصحيح أم أنها خرجت عن مسارها؟

● **متابعتي للشارع السياسي، وعلى عكس ما يظن بعض الناس، ليست بهذا العمق ودوري في المعارضة محدود نظرا لسفري الكثير ولكن من خلال متابعتي أرى أن الكويت بها توازن ممتاز حيث تسمح الحكومة للمعارضة بأن تشكل ائتلافا وتبدي وجهة نظرها في وسائل الإعلام وفي ساحة الإرادة، وأنا في الواقع مع وجود المعارضة القوية التي تخلق التوازن وتمنع الانحراف، وليعلم الجميع أن ضعف المعارضة ليس في مصلحة الكويت ولكنني من جهة أخرى أناصر المعارضة التي تلتزم بالقانون وتحافظ على دولة المؤسسات وبالتالي عند صدور حكم المحكمة الدستورية على الجميع أن يلتزم به، أنا مع التظاهر السلمي المصرح به وضد التظاهر الذي يحوي أي مظهر من مظاهر العنف وضد تعطيل حياة الناس بقطع الطرق والتواجد في المناطق السكنية. أنا انتمي للمعارضة وأتمنى أن تمثلني بقيمي وأخلاقياتي ومبادئي حتى وإن طال الأمد لفترات طويلة. وأريد أن أؤكد مرة أخرى نعم أنا مع المعارضة ومع وجود معارضة قوية ومع ائتلاف المعارضة لأنه لا قيمة لمعارضة مفككة ومع الالتزام الكامل بالدستور والقوانين والتعبير السلمي.**

أين يقف التيار الإسلامي في الكويت هل مع الحكومة أو المعارضة؟

● **التيار الإسلامي والتيار الليبرالي والقبائل مع المعارضة لشعورهم بتجاوز السلطة التنفيذية الحدود بالتدخل في الانتخابات السلطة التشريعية متجاوزة مبدأ دستوريا أساسيا ألا وهو الفصل بين السلطات في ظل دولة مؤسسات وهذا ما اعترض عليه الناس وهذا ما ستفصل فيه المحكمة الدستورية وعلينا جميعا احترام قراراتها.**

حكم الدستورية

هل ستهدأ الأمور بعد صدور حكم المحكمة الدستورية؟

● **بلا شك أن حكم المحكمة الدستورية سيكون نقطة فاصلة في التغيير ولكنني لا أتوقع أن تهدأ الأمور بالتحول لنقطة الصفر لأن من حق الناس المطالبة بمزيد من الحرية والديموقراطية الحقيقية والمشاركة الشعبية والوصول للصورة النموذجية، فالغرب لم ينهض إلا بالديموقراطية وهي كانت في بدايتها مزعجة لهم وكانت الحكومة الإيطالية على سبيل المثال تسقط من 3 إلى 6 مرات في سنة واحدة وبعد ذلك استقرت الأمور لأن التجربة الجديدة عادة ما يصاحبها عدم استقرار وفي التجربة اليابانية بعد الحرب العالمية ولما سمح لهم بالديموقراطية كان عدد الأحزاب التي تشكلت 420 حزبا وبعد ذلك تجمعت في عدد لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة وتلك طبيعة الأشياء والأنظمة السياسية اليوم تعتمد التنوع نهجا لأن وجود قوة سياسية واحدة أو اثنتين ضار بأي ديموقراطية والعدد الأمثل هو من 3 إلى 5.**

كثرة الفتاوى

لا يكاد يمر يوم دون أن يكون لدينا العديد من الفتاوى في عالمنا العربي بعضها في موضعه وبعضها الآخر غريب، هل لدينا حالة من حالات التجرؤ على الفتوى أم اننا نعاني من غياب المرجعية؟

● **لست ضد كثرة الفتاوى ولا تزعجني ولا أعتبرها تجرؤا لأنني مع حرية إبداء الرأي فإذا بدأنا نقنن الفتوى وجعلنا لها مرجعية مؤسسية سيسهل أن تكون بيد الحكام وسيتحول العلماء إلى علماء السلطان أما هذا الحراك العلمي والشرعي فهو الذي يصنع الحضارة وإذا ظهرت بعض الفتاوى الشاذة فواجب العلماء الكبار بمكانتهم واحترام الأمة لهم أن يتصدوا لها. وأود أن أوضح ان أخطر من الفوضى في مجال الفتوى هو أن تتحول إلى ألعوبة في يد الحكام ولذلك فإن الانفتاح في الفتوى هو حالة من التدافع الحضاري.**

ماذا تفعل جماعة الإخوان المسلمين في العالم العربي؟

● **الإخوان المسلمون جزء من مجتمعاتنا وجزء من الأمة التي تختلف 400 سنة وبدأت تتلمس طريقها وبالتالي من الطبيعي أن يكون هناك خلل في الأداء، الفهم والخبرة السياسية. وللأمانة قضية الخلل في الخبرة السياسية مضاعفة عند الإخوان لأنهم ظلموا وقبعوا في السجون لفترات طويلة ومنها خرجوا لسدة الحكم ولكن الإخوان بإخلاصهم والعقليات الفذة بين صفوفهم لديهم قابلية كبيرة لسرعة التعلم، يخطئون نعم ولكنهم يتعلمون بسرعة وأهم ما يميزهم، من واقع احتكاكي المباشر معهم، أنهم عندهم حب حقيقي لهذا الدين وإخلاص حقيقي لهذه الأمة، وهذا ما يجعلني على يقين أنهم لن يستغلوا مناصبهم لمصالحهم الشخصية وإنما سيسخرونها لخدمة أمتهم.**

المرشد العام رمز

هل يتبع إخوان الكويت المرشد العام للإخوان المسلمين في مصر د.محمد بديع؟

● **من خلال احتكاكي بالإخوان المسلمين ليس في الكويت فقط ولكن على مستوى العالم أقول ان المرشد العام للجماعة هو رمز وليس قائدا تنظيميا، بمعنى أن الارتباط التنظيمي بين الإخوان في مصر والإخوان في مختلف دول العالم هو ارتباط روحي وفكري فلا يتلقون تعليمات ولا توجيهات، والعقلاء يعرفون بلدهم أكثر من أي شخص آخر فلن يستطيع أخ مهما وصل مرشد أو غيره أن يقول لي كيف اتحرك في الكويت ويفهم الكويت وواقعها أكثر مني. ما أستطيع أن أقوله ان الحب والاحترام للمرشد العام وللجماعة موجود ولكن التنظيم العالمي موجود اسما كنوع من أنواع الارتباط الروحي والفكري ولكن ليس له دور حقيقي على صعيد الارتباط التنظيمي، والمرشد العام والإخوان في مصر لديهم من الهموم ما يكفيهم ولا يجعلهم قادرين على إعطاء الرأي السليم لكل بلد لأن ذلك يحتاج لجهد جبار. وأتمنى على الإخوان فهم هذه المعادلة وان يعلنوا إلغاء التنظيم العالمي ويحولوه للأمة العالمية لأن اسم التنظيم العالمي يخوف ولا ينفع.**

هذا الكلام مردود عليه لأن المرشد العام للإخوان المسلمين عين المراقب العام للإخوان المسلمين في الجزائر مؤخرا، فما تعليقك على ذلك؟

● **هذا الكلام غير صحيح لأن المراقب العام للإخوان المسلمين في الجزائر انتخبه إخوان الجزائر ولم يعين من قبل المرشد العام في مصر وأنا اقول هذا من واقع معرفتي بالإخوان في الجزائر والجوانب التنظيمية لديهم حيث ان لهم هيئة تنتخب ومؤتمرا تنظيميا معلنا وليس سريا، وبالتالي كل ما يشاع غير ذلك لا يعدو كونه كلام جرائد.**

فكرة الوطن والمواطنة ليست موجودة في أدبيات الإخوان المسلمين ولكن حلم الخلافة الإسلامية هو ما يسيطر عليهم، كما ورد على لسان المرشد العام للإخوان المسلمين محمد بديع في أكثر من موضع، إلى اي مدى تتفق مع ذلك؟

● **دعني ألخص لك هذه الفكرة سواء وافقت فضيلة المرشد أو خالفته فلا تهمني هذه المسألة كثيرا، لأن رأيي ينطلق من فهمي للإسلام وهنا أود أن أوضح أن الإسلام أوجد فكرة المواطنة منذ اللحظة الأولى لولادة الدولة الإسلامية، فأول ما فعله الرسول ﷺ منذ اللحظة الأولى لوصوله المدينة كان ما يسمى بوثيقة المدينة الذي اعتبر فيها اليهود مواطنين ومن واجب المسلمين الدفاع عنهم وكلاهما اليهود والمسلمين حلف ضد قريش، فهل هناك مواطنة أكثر من ذلك، فلقد جعل الرسول ﷺ لليهود حقوقا سياسية ودينية وعسكرية. ما افهمه أن دولة الإسلام ليست دولة دينية ولكنها دولة مدنية فيها حقوق لكل المواطنين وكل الأديان تحت مظلة الإسلام الذي يعطيهم هذا الحق. أما فيما يتعلق بالخلافة بصورتها السابقة التي اسميها أنا الخلافة العابرة للقارات فكرة انتهت والله سبحانه وتعالى جعل للنظام السياسي في الإسلام مبادئ وترك الآليات للناس، فنجد أن خليفة رسول الله سيدنا أبو بكر تولى الخلافة وفق طريقة وتولى سيدنا عمر بن الخطاب الخلافة بطريقة أخرى وكذلك سيدنا عثمان وسيدنا علي. الشاهد أنه لا توجد طريقة واحدة محددة للنظام السياسي ولكن الشأن متروك للأمة.**

أنا اليوم ومن هذا المنبر ادعو دعوة أخرى كبديل للخلافة الإسلامية العابرة للقارات بشكلها التقليدي وهي الاتحاد الكونفيدرالي للأمة الإسلامية بمعنى أن تتحد الأمة فقط على أربعة أمور الدفاع المشترك مثل الناتو، موقف خارجي مشترك مثل الاتحاد الأوروبي، عملة مشتركة مثل اليورو وتفتح الحدود بينها للسفر بالبطاقة لأن هذا ما سيوحدها اجتماعيا ثم نترك كل بلد بنظامه السياسي وحدوده وعلمه وانتخاباته ومذهبه، وفي ظني أن هذا الطرح أقرب للواقع وأقرب لأن يتقبله الناس واليوم أيضا نجد أن مجلس التعاون الخليجي يسير في هذا الاتجاه وبالتالي يجب أن نؤيد ذلك ونشجعه، خصوصا في ظل غياب الموقف العربي غير الموحد تجاه الظلم البين والمآسي التي تحدث في سورية حيث تعارض الجزائر والعراق منح مقعد سورية في الجامعة العربية للمعارضة، لم نصل بعد لموقف سياسي موحد فما بالك في أن نصل للخلافة الموحدة. ولا شك أن عقلية الخلافة الموحدة هي حلم ولكن الحلم يجب أن يكون

د. طارق السويدان متحدثا للزميل أسامة دياب